الأمم المتحدة
E/C.19/2026/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 February 2026
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الخامسة والعشرون

نيويورك، 20 نيسان/أبريل – 1 أيار/مايو 2026

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة بشأن المجالات الستة التي كُلّف المنتدى الدائم بولاية بشأنها (التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان)، في ضوء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في سياق أزمة المناخ، وإدارة التنوع البيولوجي، والسلامة الإقليمية: التركيز على شعوب الرُّحل وشبه الرُّحل، بمن في ذلك الرعاة والمزارعون المتنقلون"

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عُقد اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في سياق أزمة المناخ، وإدارة التنوع البيولوجي، والسلامة الإقليمية: التركيز على شعوب الرُّحل وشبه الرُّحل، بمن في ذلك الرعاة والمزارعون المتنقلون" افتراضيا في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2025. وتتضمن هذه المذكرة تقرير الاجتماع.

* E/C.19/2026/1.

270226 120226 26-01296 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع "الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في سياق أزمة المناخ، وإدارة التنوع البيولوجي، والسلامة الإقليمية: التركيز على شعوب الرُّحل وشبه الرُّحل، بمن في ذلك الرعاة والمزارعون المتنقلون"

أولا - مقدمة

1 - تحافظ الشعوب الأصلية على علاقة عميقة ووثيقة مع الطبيعة، تقوم على الموافقة والاحترام والتبادلية والتعاطف. ويشكل هذا الارتباط الراسخ، الذي ترسخ منذ فجر التاريخ، أساس المعارف والروحانية لدى الشعوب الأصلية. وهذه المعارف شمولية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، ومتداخلة بعمق مع البيئة، بما يعكس الرابطة التي لا تنفصم بين الثقافة والهوية والعالم الطبيعي.

2 - وعلى الرغم من دورها الحاسم في الحفاظ على النظم الإيكولوجية، تتأثر الشعوب الأصلية بشكل غير متناسب بتسارع أزمة المناخ. وترتبط هويات هذه الشعوب وسبل عيشها وثقافاتها وممارساتها ونظرتها إلى العالم ارتباطا جوهريا بأراضيها وأقاليمها ومياهها ونظمها الإيكولوجية. وقد أسهمت الممارسات المتوارثة عبر الأجيال، والمتجذرة في معارف الشعوب الأصلية ولغاتها وتقاليدها الثقافية وروحانيتها، في صون سلامة النظم الإيكولوجية وتوازنها وقدرتها على الصمود عبر أجيال متعاقبة، وأسهمت إسهاما كبيرا في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وحفظ التنوع البيولوجي.

3 - وغالبا ما تواجه الشعوب الأصلية عوائق تحول دون ممارستها لحقوقها بوصفها من أصحاب الحقوق المتميزين. وتشمل هذه العوائق عدم الاعتراف الرسمي، وانعدام الأمن في حيازة الأراضي، والعسكرة والنزاعات، وفرض الحدود الوطنية، وإنشاء مناطق محمية إقصائية، وتدهور الأراضي والمياه بسبب تغير المناخ وتطوير البنية التحتية والصناعات الاستخراجية. وتقوض هذه العوائق نظم الحوكمة لدى الشعوب الأصلية وقدراتها على التكيف، فضلا عن قدرتها على رعاية أراضيها وحمايتها وفقا لنظم الحوكمة الخاصة بها.

4 - ويمثل ضمان الحقوق وحيازة الأراضي والأقاليم والموارد أمرا ضروريا، ليس فقط لبقاء الشعوب الأصلية، بل أيضا لاستمرار ثقافاتها ونظم معارفها ومسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة. وتسهم الشعوب الأصلية في إتاحة سبل عيش مستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي، وحماية التنوع البيولوجي، والاستجابة الفعالة للآثار السلبية لتغير المناخ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الانسجام مع أمنا الأرض انطلاقا من رؤيتها الشاملة للتنمية والرفاه.

5 - وتزداد أهمية هذه العلاقة بين التنقل والأراضي والبقاء بالنسبة للشعوب الأصلية المتنقلة، بما في ذلك الشعوب الأصلية الرحل وشبه الرحل، مثل الرعاة والمزارعين المتنقلين والصيادين وجامعي الثمار ورحل البحر والبحارة[1]، وكذلك الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة وفي مرحلة الاتصال الأولي. وتعتمد ثقافاتهم وسبل عيشهم وهوياتهم على التنقل الموسمي والقدرة على عبور أراضيهم ومياههم استجابة لتقلبات المناخ والدورات الإيكولوجية ونظم المعارف التقليدية. وبالنسبة لهم، تشكل القيود على التنقل، والحدود

(1) تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، بشأن موضوع الشعوب الأصلية المتنقلة (A/79/160).

الصارمة، والمناطق المحمية المسورة، والأراضي المجزأة تهديدا وجوديا، إذ تقوض بشكل مباشر قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ.

6 - وتوفر الصكوك الدولية، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، إطارا للدول والجهات الفاعلة لاحترام حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها وإعمالها. ومع ذلك، فإن التنفيذ غير متكافئ ومحدود وغير كاف في معظم المناطق. وتواصل الشعوب الأصلية نفسها تنفيذ مبادئ الإعلان عمليا، في حدود قدراتها ومواردها، من خلال نظم الحوكمة الخاصة بها، وإدارة أراضيها، واستجاباتها لتغير المناخ. ويلزم توافر إرادة سياسية حقيقية، وموارد كافية، وإجراءات ملموسة لكي تترجم الالتزامات المتعهد بها في الإعلان إلى تحسينات ملموسة في حياة الشعوب الأصلية، استنادا إلى أولوياتها ونظم معارفها وتطلعاتها التنموية، مع الحفاظ على التوازن والانسجام مع أمنا الأرض.

7 - وفي دورته الرابعة والعشرين، المعقودة في الفترة من 21 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو 2025، أوصى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بأن يأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماع لفريق خبراء دولي لمدة ثلاثة أيام حول موضوع "الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في سياق أزمة المناخ، وإدارة التنوع البيولوجي، والسلامة الإقليمية: التركيز على شعوب الرُّحل وشبه الرُّحل، بمن في ذلك الرعاة والمزارعون المتنقلون". وأقر المجلس هذا الموضوع من خلال المقرر 331/2025، وأذن بعقد اجتماع فريق الخبراء الدولي. وسيُقدم تقرير عن نتائج الاجتماع إلى المنتدى الدائم في دورته الخامسة والعشرين.

8 - وقد نظم الاجتماع، الذي عُقد في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2025، فرع الشعوب الأصلية والشؤون الإنمائية - أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وضم الاجتماع أعضاء المنتدى الدائم، وخبراء من الشعوب الأصلية وغير الأصلية (انظر المرفق الثاني)، فضلا عن مشاركين من منظمات الشعوب الأصلية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، ومراقبين. ويرد برنامج العمل في المرفق الأول.

9 - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المناقشات والعروض وورقات الخبراء وجلسات التحاور التي عقدت خلال اجتماع فريق الخبراء. وتناول الخبراء خلال الاجتماع الأسئلة التوجيهية، وسلطوا الضوء على القضايا الحرجة المطروحة من منظور الشعوب الأصلية، بما في ذلك منظور الشعوب الأصلية المتنقلة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات، بما في ذلك الورقات التي قدمها الخبراء وغيرها من وثائق الاجتماع، في الموقع الشبكي للمنتدى الدائم[2].

ثانيا - أبرز المحاور التي تناولتها المناقشات

10 - فيما يلي لمحة عامة عن المناقشات والعروض وجلسات التحاور التي عقدت في اجتماع فريق الخبراء. ولا يسعى هذا التقرير إلى الإحاطة الكاملة بجميع أبعاد وعمق المناقشات، التي كانت غنية وواسعة النطاق. ويتم تسليط الضوء على القضايا الرئيسية المثارة لتقديم رؤى وأمثلة تُسهم في إثراء النقاش الجاري حول هذه المسألة المعقدة من منظور الشعوب الأصلية.

(2) انظر https://social.desa.un.org/issues/Indigenous-peoples/events/egm2025.

ألف - الروحانية والهوية والثقافة ومعارف الشعوب الأصلية

11 - شدد الخبراء خلال المناقشة على عدة نقاط أساسية تتعلق بالمكانة المحورية لهوية الشعوب الأصلية وثقافتها وروحانيتها.

12 - وإن إدارة الشعوب الأصلية للأراضي والمياه والأقاليم تتجاوز بكثير كونها ممارسة إيكولوجية؛ إذ إنها متجذرة في علاقة مقدسة مع أمنا الأرض تربط المجتمعات بالمكان والأسلاف والأجيال المقبلة. وتعكس هذه العلاقة توازنا دقيقا بين البشر والكائنات الروحية والنظم الإيكولوجية، وتوجه الحوكمة وسبل العيش وإيقاعات الحياة المجتمعية. وتُظهر الجهود الدؤوبة التي تبذلها الشعوب الأصلية لحماية أراضي أجدادها من إزالة الغابات، والصناعات الاستخراجية، والتوسع في مزارع المحاصيل الأحادية، وآثار السياحة، هذا الارتباط العميق بالكون الحي، وهو ارتباط إيكولوجي وروحي في آنٍ واحد، ويشكل جوهر سبب وجودها.

13 - واتفق الخبراء على أن الأزمة الحقيقية التي تواجه البشرية اليوم ليست بيئية فحسب، بل روحية أيضا. وتكشف التحديات المتداخلة المتمثلة في الاضطرابات المناخية، وفقدان التنوع البيولوجي، والتفكك الاجتماعي، والسياحة غير المستدامة عن عدم كفاية الأطر الأخلاقية السائدة التي تفصل البشر عن الطبيعة، والفرد عن المجتمع، والأفعال الحالية عن العواقب المستقبلية.

14 - وتقدم الشعوب الأصلية الرحل منظورا مميزا يُعرف باسم "الأخلاق العالمية للترابط"[3]، وهو منظور متجذر في التواضع والاحترام والمسؤولية. ووفقا لهذه النظرة، لا تُقاس قيمة الحياة بما يمتلكه المرء، بل بنوعية العلاقات وتوازنها - بين الناس والأرض والكائنات الروحية وجميع الكائنات الحية. وعبر مختلف تقاليد الشعوب الأصلية المتنقلة، تبرز مبادئ مشتركة، من بينها: احترام كل الكائنات باعتبارها مقدسة ومترابطة؛ والمسؤولية عن صون الحياة عبر الأجيال؛ والتبادلية مع الأرض والمجتمع؛ والاكتفاء المعقول؛ والتواضع في إدراك مكانة الإنسان ضمن العالم الحي[4].

15 - وسلط شعب كيتشوا في سارياكو بمنطقة الأمازون الضوء على أن الثقافة والعادات هي نظم دينامية للمعرفة، تتجدد وتنتقل من خلال الطقوس، ولغات الشعوب الأصلية، والفنون، والقانون العرفي. وتمثل أراضيهم، المعروفة باسم كاوساي ساتشا أو "الغابة الحية"، كيانا حيا وواعيا يتكون من كائنات وعوالم متعددة مترابطة، وتجسد فهمهم الكوني للأرض والحياة بما يتجاوز الحدود المادية. ويؤكد هذا المفهوم الشامل للأراضي والحوكمة على كيفية بقاء النظم الثقافية مرنة ومتطورة، مع ترسيخ عملية صنع القرار السياسي في قيم تحمي النظم الإيكولوجية وتحافظ على الاستمرارية الثقافية.

16 - وبالاستناد إلى هذه المبادئ، شدد الخبراء على أن المعرفة والاستمرارية الثقافية تُصانان من خلال التبادل بين الأجيال. ويوجه الشيوخُ الشبابَ في تعلم الممارسات الإيكولوجية، والدورات الموسمية، والحياة الطقسية، في حين يعمل الشباب بنشاط على تكييف التقاليد وابتكارها لضمان بقائها ذات صلة في سياقات متغيرة.

17 - وهذه العملية ضرورية ليس فقط لحماية معارف الشعوب الأصلية وتعزيزها وتقوية تماسك المجتمعات وترسيخ الأخلاقيات العلائقية، بل أيضا لإعداد الأجيال المقبلة للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه

(3) Erjen Khamaganova, "Restoring the sacred balance: perspectives from nomadic Indigenous peoples"، ورقة خبراء قُدمت خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

(4) المرجع نفسه.

الأرض والكائنات الروحية وجميع النظم الحية. وتشكل رواية القصص والموسيقى والفنون والطقوس أدوات دينامية تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، بما يضمن استمرار قيم التبادل والتبجيل والتواضع في توجيه الحياة والحوكمة على حد سواء. كما أكدت المناقشات أهمية مراعاة الآثار غير المتكافئة للتحديات البيئية والمتصلة بالمناخ على الشيوخ والنساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية، لضمان أن تكون السياسات والإجراءات شاملة وتستجيب لهذه الاحتياجات المتنوعة.

18 - وقدم عدد من الخبراء أمثلة على مبادرات تهدف إلى ضمان نقل معارف الشعوب الأصلية. ويعمل شعب الطوارق في منطقة الساحل الوسطى بنشاط على معالجة فقدان معارف الشعوب الأصلية من خلال تنفيذ برنامج لإحياء هذه المعارف يشمل تحديد أصحاب المعرفة في مجال الطب التقليدي والأعشاب، ومراقبة الحيوانات، وقراءات الأرصاد الجوية، فضلا عن إنشاء مدارس مجتمعية لتيسير نقل المعرفة بين الأجيال وتوفير التدريب للشباب[5].

19 - ويمكن أن يؤدي التفاعل مع الشعوب الأصلية على مستوى المجتمعات المحلية إلى تعزيز الفهم التحولي لدى غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية، ويُنشئ غاية مشتركة واحتراما لقيم التوازن والروحانية والحياة.

20 - وعكست المناقشات تزايد الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية بوصفها عنصرا محوريا في النقاشات المتعلقة بالسياسات المناخية والاقتصادية، لا سيما لمساهماتها في تعزيز القدرة على الصمود والتكيف والتنمية المستدامة. وتشارك الشعوب الأصلية بشكل متزايد في الحوارات المتعلقة بالسياسات التي تُشكل العمل المناخي والتمويل، حيث تطرح منظورات قائمة على سلامة النظم الإيكولوجية، والروحانية، والتبادلية، والمسؤولية بين الأجيال. ويُسهم ضمان مشاركتها الفعالة في مختلف عمليات صنع القرار في إتاحة حلول أكثر شمولا، ويساعد على سد الثغرات في السياسات، ويدعم تطوير نماذج اقتصادية وحوكمية تجديدية. وأُشير إلى مبادرات مثل منصة تبادل التمويل للشعوب الأصلية، وهي آلية تمويل تقودها الشعوب الأصلية وتربطها بأسواق رأس المال العالمية، بوصفها أمثلة ناشئة على كيفية إسهام قيم الشعوب الأصلية ومبادئها في الرعاية والحفاظ في توجيه نُهُج تمويل العمل المناخي بما يعزز استعادة النظم الإيكولوجية، والاستمرارية الثقافية، والقدرة على الصمود على المدى الطويل[6].

باء - تقرير المصير

21 - يمثل الحق في تقرير المصير حقا أساسيا للشعوب الأصلية، إذ يشكل الأساس لبقائها وكرامتها وقدرتها على حكم مجتمعاتها وفقا لقيمها وقوانينها وتقاليدها الثقافية الخاصة. وتنص المادة 3 من الإعلان على أن للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال الذاتي. وقد نظرت بعض الدول إلى حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير باعتباره أمرا مثيرا للجدل، خشية حدوث عدم استقرار سياسي

(5) Mariam Wallet Aboubakrine, “Reconnaissance des droits des Peuples Autochtones dans le contexte de la crise climatique, de la gouvernance de la biodiversité et de l’intégrité territoriale: contributions tirées des expériences du Peuple Kel Tamasheq-Touareg”، ورقة خبراء قُدمت خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

(6) Fawn Sharp, “Indigenous peoples and the climate crisis: advancing rights-based climate action through an Indigenous-led global finance platform and exchange”، ورقة خبراء قُدمت خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

وتهديدات لسلامة أراضيها[7]. غير أن حق تقرير المصير كان قائما بالفعل قبل اعتماد الإعلان، وهو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي.

22 - وشدد الخبراء على أن ممارسة الشعوب الأصلية لحقها في تقرير المصير لا تهدد سلامة أراضي الدول؛ بل تسهم، على العكس من ذلك، في الاستقرار الوطني، والرعاية البيئية، والتعايش السلمي[8].

23 - وأكد الخبراء باستمرار أن حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير لا ينفصل عن هويتها الجماعية، ونظم حوكمتها، ورؤيتها للعالم، وهي جميعها متجذرة بعمق في النظم الثقافية والروحية. واتفق الخبراء على أن هذا الحق يتيح للشعوب الأصلية، بوصفها شعوبا متميزة، ممارسة الاستقلال الذاتي في شؤونها الداخلية والمحلية، وإدارة أراضيها ومواردها، واتخاذ القرارات وفقا لقوانينها التقليدية وهياكل حوكمتها. وشددوا كذلك على أن التنفيذ الفعال للحقوق الجماعية للشعوب الأصلية يتطلب الامتثال للصكوك الدولية، بما في ذلك الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، إلى جانب دعم تقرير المصير والحكم الذاتي.

24 - وأشار الخبراء إلى أن الدول وحكوماتها تتحمل مسؤولية تقديم دعم ملائم ثقافيا من شأنه تعزيز حوكمة الشعوب الأصلية[9]. وينبغي أن تحترم السياسات والبرامج والمخصصات المالية استقلالية الشعوب الأصلية في تحديد أولوياتها فيما يتعلق بكيفية استخدام الأراضي والمياه والموارد الموجودة داخل أراضيها، وأن تستجيب للاحتياجات الخاصة للشيوخ والنساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية[10]. ويُمارَس تقرير المصير فعليا من خلال قوانين الشعوب الأصلية ومؤسساتها ونظم حوكمتها، التي أرشدتها عبر أجيال متعاقبة. وأُشير إلى تجارب الحوكمة التي تقودها المجتمعات المحلية، مثل تجربة شعب كيتشوا في سارايساكو، بوصفها أمثلة واضحة على صنع القرار بقيادة الشعوب الأصلية في الممارسة العملية، بما يبين كيف تحافظ الشعوب الأصلية على استقلالها الذاتي في إدارة أراضيها ومواردها، وتكفل الرعاية البيئية، وتضمن رفاه مجتمعاتها.

25 - وسلط الخبراء الضوء أيضا على أن الإعمال الفعال لحق تقرير المصير يتطلب اعترافا قانونيا ومؤسسيا، بما في ذلك الإقرار الدستوري بالشعوب الأصلية بوصفها شعوبا متميزة، والاعتراف بالنظم القانونية للشعوب الأصلية، وإرساء ترتيبات للإدارة المشتركة تُمكن الشعوب الأصلية من المشاركة في إدارة المياه والغابات والمناطق المحمية والمواقع الثقافية. كما أن التمثيل الفعال والأطر الاقتصادية التي تدعم حقوقهم وممارساتهم أمران ضروريان أيضا. ومن المشجع أن المحاكم والهيئات الدولية باتت تعترف على نحو متزايد بسلطات الشعوب الأصلية وقوانينها التقليدية باعتبارها تعبيرات مشروعة عن حق تقرير المصير.

26 - وتؤكد المادة 4 من الإعلان أن للشعوب الأصلية، في ممارسة حقها في تقرير المصير، الحق في الحصول على الموارد، بما في ذلك التمويل، لدعم مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها. وشدد الخبراء على أن التمويل المخصص والالتزامات الواضحة في الميزانية أمران ضروريان لضمان أن يكون تقرير المصير ذا مغزى وليس مجرد إجراء شكلي فحسب. وينبغي أن تكون آليات التمويل بقيادة الشعوب الأصلية ومباشرة،

(7) Albert Barume, “Responding to the concerns of the African States”, in *Making the Declaration Work*, Claire Charters and Rodolfo Stavenhagen, eds. (2009).

(8) Sharp, “Indigenous peoples and the climate crisis”.

(9) فياتشيسلاف شادرين، عرض شفوي قُدم خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

(10) المرجع نفسه.

وأن تتجنب استخدام الوسطاء، بما يحترم استقلالية الشعوب الأصلية. كما حث الخبراء مؤسسات التمويل المناخي، مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، على تنقيح معايير الأهلية وإمكانية الوصول من خلال توفير تمويل مخصص للشعوب الأصلية على وجه التحديد، مع تجنب الخلط بينها وبين فئات اجتماعية أخرى[11]، وتعزيز قابلية تتبع التمويل وأثره. ويجب أن تتسم آليات التمويل هذه بالشفافية، وأن تسترشد بمبادئ النزاهة الروحية، والمسؤولية بين الأجيال، والتوازن الإيكولوجي[12].

27 - وأكد الخبراء مجددا على أهمية الاعتراف بالمركز المتميز للشعوب الأصلية كأصحاب حقوق. ويؤدي الخلط بين الشعوب الأصلية و "المجتمعات المحلية" أو غيرها من الفئات السكانية إلى تقويض الحماية القانونية، وإضعاف الحقوق الجماعية، ويهدد بالالتفاف على مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وسلطت المناقشة الضوء على أن أنجع السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها صون الوضع المتميز للشعوب الأصلية تتمثل في الحفاظ على الوضوح المفاهيمي، وذلك بصون الفئات الراسخة في القانون الدولي، وضمان الاعتراف الكامل بالشعوب الأصلية، بوصفها فئة قائمة بذاتها ذات حقوق جماعية وإقليمية وحق في تقرير المصير، وعدم إدراجها ضمن تسميات أوسع أو تسميات تمليها اعتبارات سياسية آنية[13].

28 - وأكدت المناقشات أن الشعوب الأصلية تمارس فعليا حقها في تقرير المصير من خلال نظم حوكمتها وقوانينها وممارساتها. غير أن الخبراء أعربوا عن قلقهم من أن الدول والحكومات، في كثير من الحالات، لا تزال تُبدي مقاومة للتنفيذ الكامل لهذا الحق. وجرى التشديد بقوة على ضرورة تذكير الدول بأن الشعوب الأصلية، كما هو معترف به في القانون الدولي، هي شعوب قائمة بذاتها ولها حق أصيل في تقرير المصير. احترام هذا الحق وتمكين ممارسته ليس أمرا تقديريا؛ بل هو التزام قانوني وأخلاقي يقتضي من الدول الدخول في شراكة مع الشعوب الأصلية ودعم سلطاتها بدلا من عرقلتها.

جيم - السلامة الإقليمية

29 - خلال المفاوضات بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، أعربت عدة دول عن شواغل إزاء الكيفية التي قد يرتبط بها الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير بمبدأ سلامة الأراضي. ولمعالجة هذه الشواغل، أُدرجت الفقرة 1 من المادة 46 في النص النهائي للإعلان. ويوضح هذا الحكم أنه ليس في الإعلان ما يمكن تفسيره بأنه يقتضي ضمنا حق المشاركة في أي نشاط من شأنه أن يؤدي، كلية أو جزئيا، إلى تقويض أو إضعاف السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة[14].

30 - وأشار الخبراء إلى أن إدراج الفقرة 1 من المادة 46 كان يهدف إلى طمأنة الدول، كما جاء في إطار تسوية دبلوماسية لتيسير اعتماد الإعلان. غير أن المناقشات بينت أنه، من الناحية العملية، كثيرا

(11) Malih Ole Kaunga, "Securing the rights of mobile Indigenous peoples in global climate and biodiversity governance"، ورقة خبراء قُدمت خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

(12) Sharp, "Indigenous peoples and the climate crisis".

(13) Eirik Larsen, "Safeguarding the distinct status, territorial rights and mobility of Indigenous peoples in the context of climate change and biodiversity governance"، ورقة خبراء قُدمت خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

(14) Albert Barume, "Responding to the concerns of the African States".

ما جرى الاستناد إلى هذا الحكم من جانب الدول لتبرير تفسيرات تقييدية لحقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتصل بالتنقل، والحوكمة الإقليمية، والروابط العابرة للحدود[15].

31 - وأكد الخبراء أن فرض الدول لمفهوم السلامة الإقليمية، بما في ذلك من خلال إنشاء حدود وطنية في أعقاب الاستعمار، غالبا ما لا يعكس أو يعترف بالاحتلال التاريخي والمستمر للشعوب الأصلية، واستخدامها ورعايتها لأراضيها وأقاليمها ومواردها. وفي العديد من السياقات، كثيرا ما يُنظر إلى حقوق الشعوب الأصلية العرفية في الأراضي ونظم الحوكمة الجماعية لديها على أنها تهديد لسيادة الدولة. وأدى إنشاء حدود وطنية جامدة إلى تجزئة أراضي الشعوب الأصلية، دون أن يراعي مفاهيمها الإقليمية القائمة على الاستمرارية والترابط والتنقل.

32 - وأكدت المناقشات أنه في حين يؤكد الإعلان نطاقا واسعا من حقوق الشعوب الأصلية، فإن اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، تتناول صراحة أوضاع الشعوب الأصلية المتنقلة. وتعترف المادة 14 من الاتفاقية بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي التي تشغلها تقليديا، وتلزم الدول بصون إمكانية الوصول إلى الأراضي التي لا تشغلها هذه الشعوب بصورة حصرية، مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب الرحل والمزارعين المتنقلين.

33 - وحدد المشاركون عدة آثار سلبية ناجمة عن فرض الدول لمفهوم السلامة الإقليمية في ما يتصل بالشعوب الأصلية، ولا سيما في الحالات التي طُبقت فيها تفسيرات صارمة لهذا المفهوم على المستوى الوطني على الأراضي التي ورثتها الشعوب عن أسلافها والتي تقسمها الآن الحدود الوطنية. وتشمل هذه الآثار القيود المفروضة على التنقل؛ والحد من الوصول إلى سبل العيش التقليدية، والمواقع المقدسة، والمسارات الموسمية؛ وإضعاف نظم الحوكمة العرفية؛ وفي بعض الحالات، انعدام الجنسية والإقصاء من الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وتتجلى هذه العواقب بشكل خاص بالنسبة للشعوب الأصلية المتنقلة، التي ترتبط هوياتها الثقافية وسبل عيشها ونظم حوكمتها ارتباطا وثيقا بالتنقل عبر البر والبحر.

34 - كما عرض الخبراء ممارسات إيجابية وتكيفية تبين أن السلامة الإقليمية وحقوق الشعوب الأصلية لا يلزم أن يكونا متعارضين. وشملت الأمثلة ترتيبات للإدارة المشتركة والحوكمة التشاركية تعترف بسلطة الشعوب الأصلية وحقها في التنقل داخل المناطق المحمية، مثل منطقة لابونيا المدرجة على قائمة التراث العالمي في السويد، حيث تتولى مؤسسات حوكمة شعب الصامي وسلطات الحفظ إدارة الأراضي والموارد بصورة مشتركة، ويُعترف برعي الرنّة بوصفه ممارسة ثقافية وإيكولوجية أساسية. ويوضح هذا النموذج أن أهداف التنقل والحفظ يمكن أن تتعايش، مما يحقق نتائج بيئية قوية، مع ضمان دور فعال وهادف للشعوب الأصلية في صنع القرار[16].

35 - وأظهرت تجارب أخرى أن تعزيز الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها يمكن أن يعزز استقرار الدولة، بدلا من أن يقوضه. وفي كولومبيا، أسهم الاعتراف القانوني بأراضي الشعوب الأصلية منذ

(15) Aboubakrine, “Reconnaissance des droits des peuples autochtones”.

(16) Larsen, “Safeguarding the distinct status”.

تسعينيات القرن الماضي في تعزيز الحوكمة الإقليمية للشعوب الأصلية للحد من توسع الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، داخل أراضيها.

36 - وسلط الخبراء الضوء كذلك على أن آثار فرض الدول لمفهوم السلامة الإقليمية تكون بالغة الحدة على وجه الخصوص بالنسبة للشعوب الأصلية المتنقلة. وبالنسبة لشعب الباجاو في جنوب شرق آسيا، فإن الحدود البحرية التي تفرضها الدول عبر المياه الوطنية تقيد بشدة تنقلهم بوصفهم شعوبا أصلية بحرية، مما يقوض سبل عيشهم، وهويتهم الثقافية، ونظم معارفهم التقليدية. وأدى عدم الاعتراف الرسمي في مختلف الولايات القضائية إلى حرمان العديد من أفراد شعب الباجاو من الجنسية، مما أوجد عوائق كبيرة أمام حصولهم على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والحماية الاقتصادية والاجتماعية.

37 - وأشار الخبراء إلى معاهدة مضيق توريس باعتبارها مثالا بنّاء على كيفية مواءمة القانون الدولي لتنقل الشعوب الأصلية، إذ تُمكن الشعوب الأصلية في أستراليا وبابوا غينيا الجديدة من مواصلة التنقل عبر الحدود لممارسة أنشطتها التقليدية، مع احترام الولاية القضائية للدول.

38 - ودون المساس بالسياقات الوطنية الخاصة، أبرزت أمثلة أخرى تحديات مماثلة تواجهها الشعوب الأصلية المتنقلة والرحل في مناطق أخرى. وأشار المشاركون إلى حالات في سياقات بلدان مختلفة أثرت فيها الإصلاحات الزراعية وتأميم الغابات والمراعي وإنشاء مناطق محمية على تنقل الرعاة والنظم الاجتماعية - الإيكولوجية التقليدية، بما في ذلك في جمهورية إيران الإسلامية. وأشار المشاركون إلى أن عمليات مثل فرض الحدود، وخصخصة المراعي، ونماذج الحفظ الإقصائية في منغوليا أسهمت في تجزئة النظم الإيكولوجية، وتعطيل الطرق القديمة، وإضعاف الروابط الروحية والثقافية بالأرض[17].

39 - وبوجه عام، أكدت المناقشات أن التفسيرات الجامدة لمفهوم السلامة الإقليمية، عندما تُطبق دون الاعتراف بالوقائع الإقليمية للشعوب الأصلية، تؤثر بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية المتنقلة. وشدد المشاركون على الحاجة إلى اتباع نُهج توفق بين سيادة الدولة وحقوق الشعوب الأصلية في التنقل والأرض والحوكمة القائمة على تقرير المصير، بما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تجسد حالة الشعوب الأصلية المتنقلة بوضوح شديد التوترات بين الأطر الإقليمية الثابتة والنظم الإقليمية للشعوب الأصلية القائمة على التنقل والموسمية والترابط.

دال - التنقل

40 - تشمل الشعوب الأصلية المتنقلة الشعوب الأصلية الرحل وشبه الرحل، مثل الرعاة والمزارعين المتنقلين والصيادين وجامعي الثمار ورحل البحر والبحارة (انظر A/79/160)، وكذلك الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة وفي مرحلة الاتصال الأولي. ولا يمثل التنقل أمرا عارضا في حياتهم؛ بل هو نظام مقصود قائم على المعرفة، يدعم الأمن الغذائي، والتنظيم الاجتماعي، ونقل الثقافة، والتوازن الإيكولوجي. وتعيش الشعوب الأصلية المتنقلة في المناطق الاجتماعية - الثقافية السبع[18]، وهي من بين أكثر الشعوب

(17) Khamaganova, “Restoring the sacred balance”.

(18) أفريقيا؛ ومنطقة القطب الشمالي؛ وآسيا؛ وأمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأوروبا الشرقية والاتحاد الروسي ووسط آسيا وما وراء القوقاز؛ وأمريكا الشمالية؛ ومنطقة المحيط الهادئ.

خبرة في إدارة النظم الإيكولوجية المعقدة والمترابطة، بما في ذلك الأراضي والمياه والمحيطات والجليد. وتحافظ تحركاتها الموسمية على التنوع البيولوجي، وتمنع الإفراط في استخدام الموارد، وتضمن التجدد. وعلى الرغم من اختلاف ممارساتها، فإن الشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية المتنقلة، تحتاج إلى وصول غير مقيد إلى أراضيها وأقاليمها، بما يشمل المياه والمحيطات والجليد.

41 - وأشار المشاركون إلى أن ممارسات الشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية المتنقلة، تعمل كنظم حوكمة عرفية لا غنى عنها لبقائها، وكاستراتيجيات إيكولوجية شاملة تسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، والتكيف معه، وحفظ التنوع البيولوجي.

42 - غير أن ممارسات التنقل لدى الشعوب الأصلية كثيرا ما وُصفت بأنها متخلفة وغير متحضرة. ونتيجة لذلك، تواجه الشعوب الأصلية المتنقلة ونمط حياتها تحيزا[19] يؤدي إلى مزيد من تهميشها. ويُنظر إلى التنقل أيضا على أنه تهديد للسيطرة المركزية التي تمارسها الدول. وفي بعض البلدان، جرى قمع التنقّل أو تجريمه بصورة متعمدة، وهو ما يشكل انتهاكا مباشرا لحقوق الشعوب الأصلية على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169).

43 - وأدى تطبيق مبدأ "الأرض المشاع"، الذي استخدمه المستعمرون للإعلان بأن الأرض غير مشغولة أو غير مأهولة، وبالتالي متاحة للاستحواذ وفرض السيادة عليها، إلى ترسيخ فكرة مفادها أن الشعوب الأصلية وعلاقاتها بالأرض تُعد غير متحضرة بما يكفي لتشكل حقوق ملكية[20]. وأشار المشاركون إلى أن الأطر القانونية والسياساتية تميل إلى افتراض استخدامات ثابتة للأراضي، وغالبا ما لا تأخذ في الاعتبار أساليب حياة الشعوب الأصلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية المترابطة، والتنقل عبر الحدود، والاستخدام الموسمي. ويواصل هذا التحيز البنيوي تقويض نظم حوكمة الشعوب الأصلية المتنقلة وقدرتها على الحفاظ على سبل عيشها وثقافاتها وأراضيها.

44 - وتبادل المشاركون عرض الممارسات الإقليمية والإسهامات الإيجابية للشعوب الأصلية المتنقلة. وبالنسبة لشعب الباجاو لاوت البحّار في جنوب شرق آسيا، فإن التنقل عبر المساحات البحرية أمر أساسي للهوية والاستمرارية الثقافية والبقاء[21]. وتعكس علاقتهم الوثيقة وتعايشهم مع المحيط، من خلال معارف الشعوب الأصلية بالنظم الإيكولوجية البحرية والملاحة والصيد المستدام، نظام حوكمة بحرية قائما على المعارف الإيكولوجية للشعوب الأصلية. وتعتمد الشعوب الأصلية في سيمبورنا على قدرتها على التنقل عبر المحيطات والجزر لحصاد الأغذية البحرية التقليدية على نحو مستدام، وهو أمر أساسي لضمان السيادة الغذائية ونقل المعارف البحرية بين الأجيال.

45 - وبالنسبة للرعاة الرحل من الشعوب الأصلية في جمهورية إيران الإسلامية، فإن الرعي القائم على الترحال هو نظام علائقي يشمل الأراضي والحيوانات والناس. وتشكل الماشية والتنقل والمراعي الركائز

(19) المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، عرض خبير قُدم خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

(20) Larsen, "Safeguarding the distinct status".

(21) Adzmin Fatta, "Building Indigenous youth leadership in marine conservation: strengthening socio-ecological resilience in Semporna"، ورقة خبراء قُدمت خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

الثلاث للحياة، وهي مرتبطة بالمعارف الإيكولوجية ومبدأ التبادلية[22]. والترحال هو نظام متطور للحوكمة واستراتيجية مدروسة لرعاية الأراضي، وتسوية النزاعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وليس مجرد استجابة للندرة. وبالنسبة للعديد من الشعوب الأصلية في منطقتي الساحل والصحراء، يُعد التنقل أمرا أساسيا لتحقيق التوازن الإيكولوجي وضمان البقاء الثقافي. وتُظهر الأبحاث التي أجريت في الجزائر وبوركينا فاسو والنيجر أن فهم التنقل يتطلب نهجا شاملا يشمل المناخ، والحقوق، والتنوع البيولوجي، والأمن. وبالنسبة لشعب الطوارق، فقد مورس التنقل منذ آلاف السنين بوصفه وسيلة لرعاية الأرض، وحماية صحة التربة، وضمان الموارد للأجيال القادمة. وتسترشد القرارات بالحيوانات والمواسم والنظم الإيكولوجية، لا بالحدود الإقليمية المصطنعة. وفي حين أن الصحراء لا تعرف حدودا، فإن الحدود المعاصرة ذات الطابع العسكري تفرض قيودا متزايدة على الطرق القديمة، وتقوض النظم الرعوية وإمكانية الوصول إلى الخدمات، مما يجعل هذه الحقائق المعيشية للشعوب الأصلية غير مرئية في البيانات الرسمية وأطر السياسات.

46 - وعرض الخبراء ممارسات إقليمية إيجابية يمكن تكييفها وتطبيقها في أماكن أخرى. وفي أفريقيا، قامت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بوضع بروتوكول إيغاد بشأن الترحال الرعوي، وهي بصدد التصديق عليه، ويهدف هذا البروتوكول إلى تيسير التنقل عبر الحدود للرعاة وماشيتهم بصورة آمنة ومنظمة ومستدامة لأغراض الرعي الموسمي[23]. وتعترف هذه المبادرة بالتنقل بوصفه نظاما مشروعا وضروريا لكسب سبل العيش، وليس خطرا أمنيا.

47 - والتنقل ليس مجرد حركة مادية عبر الأماكن. وأفاد المشاركون بأنه في حين أن السياسات غالبا ما تُعرف التنقل من الناحية اللوجستية أو الاقتصادية أو الهجرية، فإن الشعوب الأصلية المتنقلة تعتبره عملا مقدسا وطقوسيا[24]. والحركة بحد ذاتها هي طقس شعائري، والطرق ليست عشوائية، بل هي ممرات احتفالية ترسم خريطة الأغاني القديمة والإيقاعات المقدسة للتجديد[25]، وتحافظ على العلاقات الروحية بين الناس والأرض والكائنات غير البشرية.

48 - وإن الحاجة إلى تدابير حماية محددة تكفل تنقل الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة أو في مرحلة الاتصال الأولي أمر بالغ الأهمية لبقائها. ويسهم تنقّلها في صون سلامة الأراضي واستمرارية الثقافة، مع تقليل التعرض للتهديدات الخارجية إلى أدنى حد. وأشار الخبراء إلى التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابق لفريق الخبراء، بما في ذلك إنشاء ممرات إقليمية بيولوجية ثقافية، ومناطق عازلة، و "مناطق محظورة" حول أراضي هذه الشعوب الأصلية (انظر E/C.19/2025/4). وينبغي للدول التي تعيش فيها شعوب أصلية في عزلة أو في مرحلة الاتصال الأولي، ولا سيما الدول المتجاورة، أن تضع أطرا عابرة للحدود تكفل حرية التنقل، وأمن الأقاليم، واستمرارية أنماط عيشها، مع الاعتراف بالتنقل بوصفه آلية للحماية لا موطنا للضعف.

(22) Ahmad Biravand, "Transformations of nomadic Indigenous lifeways in Iran, in a changing climate"، ورقة خبراء قُدمت خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

(23) Kaunga, "Securing the rights of mobile Indigenous peoples".

(24) Khamaganova, "Restoring the sacred balance".

(25) المرجع نفسه.

هاء - أزمة المناخ

49 - أبرز الخبراء أن الشعوب الأصلية تقف في طليعة الاستجابة لأزمة المناخ من خلال ممارسات التكيف وبناء القدرة على الصمود والحوكمة التي تقودها الشعوب الأصلية، والتي تحافظ على النظم الإيكولوجية والتوازن البيئي. وأكدت هذه المناقشات الحاجة الملحة إلى دعم الحلول التي تقودها الشعوب الأصلية في وقت تشهد فيه صحة الكوكب أزمة ويتآكل فيه التوازن الإيكولوجي بوتيرة متسارعة. وتبادل الخبراء تجاربهم المعاشة في مختلف المناطق الاجتماعية والثقافية، موضحين كيف تنفذ الشعوب الأصلية حلولا ملموسة لمواجهة تغير المناخ، غالبا على الرغم من محدودية إمكانية الحصول على التمويل والدعم السياسي والمشاركة في صنع القرار.

50 - بالنسبة للشعوب الأصلية في سيمبورنا، تتداخل الضغوط المرتبطة بالمناخ، مثل التحات، وابيضاض المرجان، وتقلص مساحة الأعشاب البحرية، وانخفاض مخزون الأسماك، مع السياحة والتنمية غير المنظمتين، وممارسات الصيد غير القانونية والمدمرة[26]. واستجابة لذلك، تعمل الشعوب الأصلية على تعزيز الحوكمة البحرية العرفية وممارسات الحصاد المستدام من أجل استعادة صحة النظم الإيكولوجية وحماية السيادة الغذائية والاستمرارية الثقافية.

51 - وتعمل شعوب الباجاو والباجاو لاوت والسولوك، بالشراكة مع برنامج Reef Check في ماليزيا، بنشاط على ترميم أقاليمهم البحرية التي ورثوها عن أسلافهم من خلال مبادرات لحماية البيئة البحرية تقودها الشعوب الأصلية. وتشمل هذه المبادرات تعزيز قيادة شباب الشعوب الأصلية، وتمكين الشعوب الأصلية من القيام بدوريات بحرية، وأعمال الرصد، وإدارة الموارد البحرية، مما أسهم في تعافي الشعاب المرجانية وتعزيز قدرتها على الصمود. ويجري وضع بروتوكول مجتمعي يهدف إلى تأمين اعتراف حكومي بالحقوق العرفية في الأقاليم البحرية[27]. وشدد الخبراء على أن مثل هذه المبادرات تمثل حلولا مناخية قابلة للتوسع، وتستحق دعما مستداما من الدول والجهات الخيرية، إلى جانب التزام من جميع الجهات الفاعلة بعكس مسار تغير المناخ.

52 - وفي منطقتي الساحل والصحراء، يواصل شعب الطوارق توظيف التنقل، والمعارف الإيكولوجية، والحوكمة الجماعية للتكيف مع تزايد التقلبات المناخية. وتُظهر ممارساتهم أن التكيف مع تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للأراضي، أمور لا تنفصل عن الاعتراف بتنقل الشعوب الأصلية وحقوقها ونظم معارفها، لا سيما في النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة[28].

53 - وحذر الخبراء من أن الاتجاهات العالمية الناشئة قد تقوض الحلول التي تقترحها الشعوب الأصلية إذا ما نُفذت دون الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. في حين أن بعض المحافل الدولية والمالية، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، تشير على نحو متزايد إلى قيم الشعوب الأصلية، لا تزال الشعوب الأصلية مستبعدة إلى حد كبير من التمويل وعمليات صنع القرار، على الرغم من دورها المركزي في حماية التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة الإيكولوجية على الصمود. وتتطلب الحلول المناخية الفعالة وضع

(26) Fatta, "Building Indigenous youth leadership".

(27) المرجع نفسه.

(28) Aboubakrine, "Reconnaissance des droits des peuples autochtones".

الشعوب الأصلية في المركز بوصفها أصحاب الحقوق، واحترام علاقاتها الروحية مع العالم الطبيعي، وتعزيز النظم البيئية جنبا إلى جنب مع ضمان الاستمرارية الثقافية.

54 - وأشار الخبراء إلى أن بعض الاستجابات السياساتية لأزمة المناخ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بإعادة التوطين، تنطوي على مخاطر تقويض حيازة الشعوب الأصلية لأراضيها، ونظمها الاجتماعية، واستمراريتها الثقافية إذا لم تستند إلى حوكمة الشعوب الأصلية وموافقتها[29]. وقد تؤدي هذه النُهج إلى إضعاف استراتيجيات التكيّف التي تقودها الشعوب الأصلية، وإلى توليد ضغوط جديدة على الأراضي والأقاليم.

55 - وشدد الخبراء على أن النزوح وإعادة التوطين المرتبطين بالمناخ يجب أن يظلا تدبيرين لا يُلجأ إليهما إلا كملاذ أخير. وينبغي للدول أن تضع مبادئ توجيهية ومعايير قانونية وطنية بشأن النزوح المرتبط بالمناخ، تكون متسقة مع المادة 10 من الإعلان، وأن تُصمم بالاشتراك مع الشعوب الأصلية وبمشاركتها وموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة[30]. وينبغي إعطاء الأولوية، حيثما أمكن، لاستراتيجيات التكيف القائمة على حيازة الشعوب الأصلية للأراضي، وتنقلها، ونظم حوكمتها[31].

56 - وشدد الخبراء على أن أراضي الشعوب الأصلية تُظهر بالفعل نظما إيكولوجية متوازنة وقادرة على الصمود. ولذلك، فإن دعم الحلول التي تقودها الشعوب الأصلية أمر ضروري، ليس فقط من أجل الشعوب الأصلية، بل أيضا من أجل استعادة التوازن الكوكبي وضمان رفاه البشرية جمعاء في المستقبل.

واو - عمليات الحوكمة العالمية للمناخ والتنوع البيولوجي

57 - تشير الجهود العالمية الرامية إلى معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي على نحو متزايد إلى العمليات الدولية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، فضلا عن العمليات الناشئة، مثل تلك المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وأشار المشاركون إلى هذه العمليات باعتبارها نقاط انطلاق مهمة، مع التأكيد في الوقت نفسه على أنها ليست شاملة، وأن المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية لا تزال محدودة.

58 - وفي العمليات التي تقودها الدول الأطراف، تكون الدول هي المفاوضة وصاحبة القرار النهائي بشأن النتائج التي تؤثر بشكل مباشر على الشعوب الأصلية وأراضيها وأقاليمها ومياهها ومواردها. وعلى الرغم من الحلول التي تقدمها الشعوب الأصلية بحكم خبرتها ومعارفها، فإنها لا تزال تُعامَل في المقام الأول بوصفها أصحاب مصلحة أو أعضاء في المجتمع المدني.

(29) Kaunga, "Securing the rights of mobile Indigenous peoples".

(30) المرجع نفسه.

(31) شادرين، عرض شفوي قُدم خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

59 - وفي حين تهدف عمليات المناخ والتنوع البيولوجي على نحو متزايد إلى استكشاف سبل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، أكد الخبراء مجددا على أنه لا يجوز للدول وللعمليات الدولية الخلط بين الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات السكانية. تشكل الشعوب الأصلية فئة متميزة من أصحاب الحقوق؛ ويؤدي الخلط بينها وبين "المجتمعات المحلية" أو غيرها من الفئات الاجتماعية إلى إضعاف حقوق الشعوب الأصلية، وينطوي على خطر التراجع عنها.

60 - وأشار المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية إلى أن الاتفاقيات البيئية الدولية مهمة، إلا أنها لم تصمم لمعالجة أو جبر قضايا حقوق الأراضي التي تواجهها الشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية المتنقلة. ولذلك، يظل السعي المتوازي للدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوق الأراضي والحماية القانونية، أمرا أساسيا لاستدامة الحلول المناخية التي تقودها الشعوب الأصلية[32].

61 - وأبرز الخبراء المسؤوليات غير المتناسبة الملقاة على عاتق الشعوب الأصلية، التي يُتوقع منها الإسهام في إيجاد حلول لأزمة المناخ في حين تواجه عوائق تحول دون وصولها إلى التمويل، والمشاركة في صنع القرار، والاعتراف القانوني.

62 - وحذر الخبراء من أن مشاريع الطاقة الخضراء والمتجددة قد تؤدي إلى تكرار الأضرار إذا تم تنفيذها دون الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من الشعوب الأصلية. ولكي تنجح عملية الانتقال العادل وتكون عادلة بحق، يجب الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك حقوقها في الأراضي والأقاليم والتنقل، بوصفها أساسا للعمل المناخي الفعال والمنصف.

ثالثا - التوصيات

ألف - الأطر القانونية

63 - يجب على الدول أن تعتمد وتنفذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في إطار النظم القانونية المحلية، مع الاعتراف بأن الشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب الرحل وشبه الرحل، مثل الرعاة والمزارعين المتنقلين والصيادين وجامعي الثمار والبحارة، هم أصحاب حقوق إنسانية وحريات أساسية متأصلة مساوية لتلك التي تتمتع بها جميع الشعوب، على النحو الذي يؤكده القانون الدولي لحقوق الإنسان.

64 - ويجب على الدول تعزيز الأطر القانونية والسياساتية لحماية الأراضي والأقاليم والموارد الجماعية للشعوب الأصلية؛ وتدوين الضمانات الخاصة بنظم استخدام الأراضي التقليدية، بما في ذلك التنقل الموسمي، والممارسات العابرة للحدود، والمواقع المقدسة، والممرات الثقافية، والمناظر الطبيعية المقدسة، والطرق التقليدية؛ ومنع النزوح الناجم عن تغير المناخ، وأنشطة الحفظ، والسياحة، والأنشطة الاستخراجية، وغيرها من الضغوط المتعلقة باستخدام الأراضي.

65 - وينبغي للدول أن تسن وتطبق تشريعات وطنية تشترط الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من الشعوب الأصلية على أي مشروع أو نشاط أو تنمية أو سياسة أو تشريع يؤثر عليها أو على أراضيها وأقاليمها ومواردها، بما في ذلك المواقع المقدسة أو طرق التنقل.

(32) المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، عرض خبير قُدم خلال اجتماع فريق الخبراء، كانون الأول/ديسمبر 2025.

66 - ويجب على الدول أن تضمن أن يكون نزوح الشعوب الأصلية وإعادة توطينها بسبب تغير المناخ تدبيرا لا يُلجأ إليه إلا كملاذ أخير، وأن تُعطي الأولوية للتكيف في الموقع ذاته والحد من مخاطر الكوارث. وحيثما يكون النزوح الناجم عن تغير المناخ أمرا لا مفر منه، ينبغي للدول أن تضع أطرا قانونية ومبادئ توجيهية ومعايير وطنية تتوافق تماما مع المادة 10 من الإعلان، وتُصمم بالاشتراك مع الشعوب الأصلية وبمشاركتها وموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

67 - وينبغي للدول ومنظومة الأمم المتحدة الامتناع عن الخلط بين الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات الاجتماعية. وتشكل الشعوب الأصلية فئة متميزة من أصحاب الحقوق، ويؤدي هذا الخلط إلى إضعاف حقوقها الجماعية وقد يشكل تراجعا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

باء - التنقل

68 - ينبغي للدول أن تعترف صراحة بالأهمية التاريخية والثقافية والإيكولوجية لنمط الحياة التقليدي للشعوب الأصلية المتنقلة، بما في ذلك الشعوب الأصلية الرحل وشبه الرحل، مثل الرعاة والمزارعين المتنقلين والصيادين وجامعي الثمار ورحل البحر والبحارة، وأن تحترم هذه الأهمية. وينبغي للدول أن تكفل فهم هذه الممارسات وتقديرها وحمايتها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هويات الشعوب الأصلية، ونظم معارفها، وإسهاماتها في التنوع البيولوجي وإدارة النظم الإيكولوجية.

69 - وينبغي للدول ومنظومة الأمم المتحدة أن تدعم وتمول وتعزز المشاريع التي تقودها الشعوب الأصلية والتي تحافظ على الممارسات والمعارف التقليدية، بما في ذلك المشاريع التي تعزز صحة الحيوانات، والأمن الغذائي، ورفاه الشعوب الأصلية. وينبغي أن تكفل هذه التدابير استمرارية النظم الثقافية والإيكولوجية والاقتصادية، وأن تحمي الشعوب الأصلية من تزايد الهشاشة والفقر الناجمين عن تغير المناخ أو غيره من الضغوط العالمية، مع الإقرار بالدور المحوري الذي تؤديه الشعوب الأصلية المتنقلة في الحفاظ على الاستمرارية الإيكولوجية والثقافية.

70 - وينبغي للدول أن تعترف رسميا بتنقل الشعوب الأصلية بوصفه نمط حياة مشروعا ومتجذرا ثقافيا، وأن تكفل الفهم الكامل لقيمته وإسهامه في التكيف مع تغيّر المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، والرعاية الإيكولوجية، وإدماج ذلك في أطر السياسات والتخطيط.

71 - ويجب على الدول أن تكفل حماية الشعوب الأصلية المتنقلة من التجريم بسبب ممارستها لأنماط التنقل واستخدام الأراضي التقليدية الخاصة بها. ويجب إرساء تعزيزات في مجال حماية حقوق الإنسان لمنع المضايقة أو الملاحقة القضائية أو الإزالة القسرية، ولا سيما في السياقات التي تُخصص فيها أراضي الشعوب الأصلية كمناطق للحفظ أو للتنمية.

72 - ويجب على الدول أن تكفل ألا يؤدي الانتقال إلى نظم الطاقة المتجددة واستخراج المعادن الهامة إلى تكرار الأنماط التاريخية والمستمرة لانتهاك حقوق الشعوب الأصلية. يجب أن تكون نظم المعارف والعلوم الخاصة بالشعوب الأصلية في صميم عملية التطوير المشترك للحلول التي تحترم حقوق الإنسان، وتدعم التنمية المستدامة، وتدفع عجلة التغيير التحويلي.

جيم - مشاركة الشعوب الأصلية

73 - يجب على الدول وكيانات الأمم المتحدة أن تكفل المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في العمليات الدولية المتعلقة بالبيئة والمناخ، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويجب أن تعكس المشاركة مكانة الشعوب الأصلية كأصحاب حقوق متميزين حافظوا على أراضيهم وأقاليمهم ونظمهم الإيكولوجية وصانوها لآلاف السنين، وينبغي تجنب معاملتهم كمجرد أصحاب مصلحة أو الخلط بينهم وبين فئات اجتماعية أخرى.

74 - ويجب على الدول وكيانات الأمم المتحدة أن تكفل التمثيل الكامل للشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية المتنقلة، في عمليات صنع القرار. ومشاركتهم ضرورية ليس فقط للحفاظ على التنقل، واستدامة سبل العيش، والحفاظ على الاستمرارية الثقافية، بل أيضا لضمان أن تنعكس وجهات نظرهم وممارساتهم الجيدة بصورة ذات مغزى في نتائج العمليات الحكومية الدولية.

75 - وينبغي للدول وكيانات الأمم المتحدة أن تدمج نظم معارف الشعوب الأصلية في أطر حوكمة البيئة والتنوع البيولوجي والمناخ على جميع مستويات الحوكمة، بموافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من الشعوب الأصلية. وفي حين جرى الاعتراف رسميا بمعارف الشعوب الأصلية في بعض العمليات، يجب على الدول أن تكفل أن يفضي هذا الاعتراف إلى أثر فعلي في تصميم السياسات وتنفيذها وإنفاذها، بما في ذلك من خلال مشاركة الشعوب الأصلية في الهيئات التنظيمية، ومبادرات الحفظ، والتخطيط المكاني البحري، وحوكمة السياحة، وإدارة مصائد الأسماك.

76 - ويجب على الدول تجنب تنفيذ تدابير للتنوع البيولوجي والبيئة تُقصي الشعوب الأصلية، مثل نماذج "الحصن في حفظ الطبيعة" التي تقيد الوصول إلى الأراضي والأقاليم والموارد. ينبغي لجميع مبادرات الحفظ أن تحترم حقوق الشعوب الأصلية في أراضيها ومياهها ومواردها، وكذلك حقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، مع ضمان مشاركتها الفعالة في صنع القرار.

77 - ويجب على الدول ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير فعالة لحماية الشعوب الأصلية من الترهيب والتهديدات والأعمال الانتقامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق وأمن قادة الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعبرون عن آرائهم في العمليات الحكومية الدولية، لأن الأعمال الانتقامية تقوض الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف وتعيق مشاركة الشعوب الأصلية.

دال - التمويل

78 - ينبغي للدول زيادة حجم التمويل الطويل الأجل والموثوق والمباشر المقدم إلى الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال آليات التمويل العامة والخاصة وتلك التي تقودها الشعوب الأصلية. وينبغي أن تعطي نُهج التمويل الأولوية للأولويات التي تحددها الشعوب الأصلية بنفسها ولنظم حوكمتها، وأن تتجنب النماذج الوسيطة التي تضعف المساءلة أو سلطة اتخاذ القرار.

79 - وينبغي للدول، بالتعاون مع الشعوب الأصلية، أن تحدد معايير ومقاييس تقييم واضحة لتقييم مدى ملاءمة وفعالية مختلف طرق التمويل ومدى ملاءمتها للثقافة. وينبغي لها أيضا أن تزيد من المرونة وتبسط

المتطلبات المتعلقة بالعمليات لضمان الوصول العادل إلى التمويل. ويجب أن تقود الشعوب الأصلية عملية تصميم هذه الآليات التمويلية وتنفيذها وإدارتها.

80 - وينبغي للدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة أن تدعم إنشاء وتعزيز آليات تمويل مناخي تقودها الشعوب الأصلية وتكون متاحة مباشرة للشعوب الأصلية ومنظماتها، لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، وحماية أراضي الشعوب الأصلية وثقافاتها ونظمها للرعاية الإيكولوجية. ويجب أن تتسم هذه الآليات بالشفافية، وأن تسترشد بمبادئ الشعوب الأصلية المتعلقة بالنزاهة الروحية، والمسؤولية بين الأجيال، والتوازن الإيكولوجي، والحوكمة التي تقودها الشعوب الأصلية.

81 - وينبغي لمؤسسات تمويل المناخ، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمي، التي تعمل كآليات مالية لاتفاق باريس، أن تُراجع معايير الأهلية وإمكانية الوصول لضمان توفير تمويل مباشر للشعوب الأصلية. ويجب أن تمنع هذه الإصلاحات الخلط مع فئات اجتماعية أخرى، وأن تعزز قابلية تتبع التمويل والمساءلة وتقييم الأثر، بما يتماشى مع أولويات الشعوب الأصلية وموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

هاء - معارف الشعوب الأصلية والبرامج ذات الصلة، بما في ذلك البيانات

82 - ينبغي للدول والجهات الفاعلة الدولية الإقرار بمعارف الشعوب الأصلية بوصفها نظاما حيويا وشرعيا وحاضرا، يُكمل ويعزز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وحماية التنوع البيولوجي على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويجب أن يتم أي تطبيق لمعارف الشعوب الأصلية بموافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة، مع احترام حقوقها في الحفاظ على نظم معارفها والتحكم فيها وحمايتها وتطويرها.

83 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الدولية أن تدعم وتمول المشاريع والمبادرات البحثية التي تقودها الشعوب الأصلية، والهادفة إلى توثيق معارف الشعوب الأصلية وحمايتها ونقلها، بما في ذلك الممارسات الإيكولوجية والطبية، وتعزيز الشراكات التي تيسر نقل المعرفة بين الأجيال من شباب الشعوب الأصلية وشيوخها وأصحاب المعرفة والباحثين.

84 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الدولية أن تقدم دعما ماليا مستداما ومباشرا إلى المبادرات والمدارس المتعددة الثقافات التي تقودها الشعوب الأصلية، بما يضمن نقل معارف الشعوب الأصلية وروحانيتها ولغاتها وقيمها الثقافية بين الأجيال.

85 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الدولية أن تدعم منظمات الشعوب الأصلية على جميع المستويات في بناء القدرات التقنية في مجالات المناصرة والتفاوض والدبلوماسية، مع التركيز بشكل خاص على تمكين النساء والشباب من الشعوب الأصلية. ويجب أن يشمل هذا الدعم طرائق تمويل مباشرة ومرنة وطويلة الأجل للشعوب الأصلية ومنظماتها.

86 - وينبغي للدول والجهات الفاعلة الدولية أن تدعم الشعوب الأصلية وتمولها وتمكّنها من إنتاج بياناتها الخاصة وحوكمتها وإدارتها، من أجل توفير معلومات تستند إليها عملية صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وينبغي أن يلتزم جمع البيانات وملكيتها واستخدامها بمبادئ سيادة الشعوب الأصلية على بياناتها.

المرفق الأول

برنامج العمل

التاريخ/الوقت	*البرنامج*
الاثنين، 1 كانون الأول/ديسمبر 2025	
11:30-9:00	**الكلمات الافتتاحية** كلمة تشارلز كاتوانغا، مدير شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كلمة ألوكي كوتيرك، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية كلمة يلقيها داريو خوسيه ميخيا مونتالفو، عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ويُعرّف فيها بالمتكلمين **الموضوع 1** **السلامة الإقليمية، وانعدام الجنسية، والحق في تقرير المصير: دراسة استخدام الدول للمادة 46 من الإعلان لتقييد استقلالية الشعوب الأصلية وحقوقها، واستكشاف تفسيرات شاملة تستند إلى القانون الدولي** **الميسر:** داريو خوسيه ميخيا مونتالفو **العروض:** فون شارب (كوينولت)، الرئيسة والمديرة التنفيذية، أمة كوينولت الهندية (الولايات المتحدة الأمريكية) مريم واليت أبوبكرين (الطوارق)، الرئيسة السابقة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (مالي) مناقشة عامة
الثلاثاء، 2 كانون الأول/ديسمبر 2025	
11:30-9:00	**الموضوع 2** **تغير المناخ، وحوكمة التنوع البيولوجي، ونزوح الشعوب الأصلية: ضمان المشاركة الكاملة والفعّالة وذات المغزى للشعوب الأصلية في أطر الحوكمة والسياسات، ومشاريع الحفظ والتخفيف من آثار تغير المناخ** **الميسرة:** هندو أومارو إبراهيم، عضوة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية **العروض:** ماليه أولي كاونغا (ماساي)، مدير حركة الشعوب الأصلية للنهوض بالسلام وتحويل مسار النزاعات نحو السلام (كينيا) فياتشيسلاف شادرين، مجلس شيوخ اليوكاغير، جمهورية ساخا (ياكوتيا) (الاتحاد الروسي)

التاريخ/الوقت	البرنامج
	خوسيه غوالينغا مونتالفو (كيتشوا – سارایاکو)، الرئيس السابق والمستشار، المجلس الحاكم لشعب كيتشوا في سارایاکو (إكوادور)
	إيريك لارسن (صامي)، رئيس وحدة حقوق الإنسان، مجلس الصاميين (النرويج)
	إليسا مورجيرا، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ
	مناقشة عامة
الأربعاء، 3 كانون الأول/ديسمبر 2025	
10:30–8:00	**الموضوع 3**
	تحديات وتحولات أنماط عيش الشعوب الأصلية المتنقلة: استكشاف التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية المتنقلة والتكيّفات التي تعتمدها في سياق أزمة المناخ والضغوط الاقتصادية وتغير التطلعات، وما يترتب على ذلك من آثار على سبل العيش، والرعاية الإيكولوجية، والاستمرارية الثقافية
	الميسرة: هنية موغاني، عضوة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
	العروض:
	إرجين خاماغانوفا (بوريات)، الاتحاد العالمي لممارسي الروحانيات لدى الشعوب الأصلية (منغوليا)
	أحمد بيرافاند، مركز التنمية المستدامة والبيئة (جمهورية إيران الإسلامية)
	أدزمين فاتا (سولوك وباجاو)، برنامج Reef Check في ماليزيا (ماليزيا)
	ألبرت بارومي، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية
	مناقشة عامة

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

تشارلز كاتوانغا، مدير شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

هندو أومارو إبراهيم
داريو خوسيه ميخيا مونتالفو
لي نان
ناو إي إي مين
هنية موغاني
رودريغو إدواردو باياليف

الخبراء

مريم واليت أبوبكرين
ألبرت بارومي
أحمد بيرافاند
أدزمين فاتا
خوسيه غوالينغا مونتالفو
ماليه أولي كاونغا
إرجين خاماغانوفا
إيريك لارسن
إليسا مورجيرا
فياتشيسلاف شادرين
فون شارب